

Distr.: General
22 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد لاسو ميندوزا (إكوادور)

المحتويات

مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر
مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم

المتحدة (http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-10513X (A)
15-10513X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

مسألة جزر فولكلاند (مالفينس) (تابع)
(A/AC.109/2015/19)

أن تنطوي على إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة بينما لا يزال النزاع قائماً.

٣ - السيد بيركايا (إندونيسيا): قال إن اللجنة، وإن كانت تواصل النضال من أجل معالجة وضع الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية في العالم، يجب عليها أن تضاعف جهودها الرامية إلى الوفاء بولايتها، خاصة وأن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ويصادف منتصف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وقال إن الوفد الإندونيسي يرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في هذا الصدد، وبعملها المستمر مع الدول القائمة بالإدارة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، وكذا بحسن النية والتعاون اللذين أبدتهما بعض الدول القائمة بالإدارة. وإن إندونيسيا لمقتنعة بأنه لا يمكن إيجاد حلول مقبولة من جميع الأطراف للتحديات المطروحة أمام اللجنة إلا من خلال الحوار السلمي.

٤ - وأشار إلى أن مسألة جزر فولكلاند (مالفينس) تمثل حالة خاصة وفريدة، وأن الأرجنتين والمملكة المتحدة مطالبتان باستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم في أقرب وقت ممكن. وذكر أن الوفد الإندونيسي يؤيد تماماً بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة من أجل تيسير امتثال الأطراف لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ورحب الوفد أيضاً ترحيباً حاراً باعتماد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.7 في الاجتماع السابق للجنة.

٥ - السيد سليمان (تونس): قال إن وفد بلاده تابع عن كذب البيانات التي أدلى بها كل من الوفود ومقدمو الالتماسات بشأن مسألة جزر مالفيناس، وإنه يؤيد مشروع القرار المقدم من إكوادور، وبوليفيا، وشيلي، وفنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا الذي اعتمد بتوافق الآراء. وأعرب عن

١ - السيد فوريس رودريغيز (كوبا): قال إن البيان الذي أدلى به المراقب عن الأرجنتين في الجلسة السادسة للجنة سلط الضوء على الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة في تسوية النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إن حكومة بلاده ستواصل العمل دون كلل أو ملل لدعم المطالب العادلة للأرجنتين ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن كوبا تسترعي الانتباه إلى حقيقة أن عام ٢٠١٥ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي اعترف بوجود نزاع على السيادة على جزر مالفيناس بين المملكة المتحدة والأرجنتين وإلى حقيقة أن المسألة تتعلق بحالة من حالات الاستعمار، ودعا الطرفين إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٢ - وأشار إلى أن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أصدروا، في مؤتمر القمة الثاني والثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودين على التوالي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، إعلانات خاصة بشأن مسألة جزر مالفيناس كرروا فيها تأكيد دعمهم للأرجنتين في النزاع على السيادة. وأكدوا أن المفاوضات السلمية القائمة على المساواة بين الدول واحترام القانون الدولي هي الوسيلة الوحيدة لتسوية النزاع. وأضافوا أنه ينبغي للمملكة المتحدة استئناف المفاوضات على الفور، وذلك تماشياً مع القرارات المتتالية الصادرة عن اللجنة. وينبغي لها كذلك أن تمثل لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي أهاب بالأطراف الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها

الوجود العسكري للمملكة المتحدة في جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها يتعارض مع سياسة المنطقة المتمثلة في السعي إلى إيجاد حل سلمي للتراز على السيادة. وقد أكد المجلس من جديد رفضه لهذا الوجود وللأنشطة البريطانية الأحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها، بما فيها أنشطة استكشاف واستغلال موارد الأرجنتين الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وإجراء تدريبات عسكرية في انتهاك لقرارات الجمعية العامة. وأشار إلى أن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية كرر أيضا تأكيد رفضه لما يسمى "استفتاء" المملكة المتحدة في جزر ماليفيناس، الذي أعرب عنه في الإعلان الخاص الذي اعتمده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (A/67/728، المرفق).

٨ - وقال السيد كونكي، متحدثا كمراقب عن أوروغواي، إن وفد بلاده يؤيد بشدة حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأضاف أن مطلب الأرجنتين مطلب عادل من وجهة نظر جغرافية وتاريخية وقانونية، باعتبار أن المسألة تتعلق بسلامتها الإقليمية. وذكر أيضا أن الجمعية العامة واللجنة أوضحت أن مسألة جزر ماليفيناس لها وضع استعماري خاص وفريد، ودعا الأرجنتين والمملكة المتحدة، بوصفهما طرفي النزاع الوحيدين، إلى استئناف المفاوضات بغرض التوصل إلى حل سلمي في أقرب وقت ممكن.

٩ - وأضاف أن أوروغواي مدافع وفي عن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. ومع ذلك، فإن هذا المبدأ لا ينطبق على حالة جزر ماليفيناس. وفي الواقع، فإن وضع مصير تلك الجزر في أيدي مجموعة قليلة من المستوطنين الذين زرعهم قوة غازية من شأنه أن يضيفي المشروعية على استخدام

تقديره لاتباع النهج القائم على توافق الآراء في هذه المسألة. وأكد أن حكومة بلاده تحت لهذا حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦ - السيد كونكي (المراقب عن أوروغواي): تحدث باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وقال إن رؤساء دول وحكومات الاتحاد كرروا، في إعلانهم في آب/أغسطس ٢٠١٣ بشأن مسألة جزر ماليفيناس، الإعراب عن تأييدهم لحقوق السيادة المشروعة للأرجنتين على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأكدوا من جديد على مصلحة المنطقة الراسخة في استئناف المفاوضات بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات وإعلانات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة. وأبرز رؤساء دول وحكومات الاتحاد أيضا الموقف البناء الدائم للحكومة الأرجنتينية واستعدادها للتوصل، عن طريق المفاوضات، إلى حل نهائي لهذه الحالة الاستعمارية الشاذة.

٧ - وذكر السيد كونكي أن رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد رفضوا بشدة، في إعلان الاتحاد بشأن مسألة جزر ماليفيناس الذي اعتمد في لوس كارديالس، بالأرجنتين، في عام ٢٠١٠، أنشطة المملكة المتحدة لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري للأرجنتين، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وعلاوة على ذلك، شدد مجلس وزراء خارجية الاتحاد في الإعلان بشأن مسألة جزر ماليفيناس الذي اعتمده المجلس في عام ٢٠١٢، على أن

القوة. وبدلاً من ذلك، يجب تطبيق مبدأ السلامة الإقليمية للدول.

١٠ - السيد دي أغويار باتريوتا (المراقب عن البرازيل): تحدث نيابة عن الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها وقال إن رؤساء بلدان السوق المشتركة كمروراً، في البيان المشترك الذي اعتمده مجلس ومؤتمر قمة رؤساء بلدان السوق في عام ٢٠١٤، تأكيد ما نص عليه إعلان بوتريرو دي لوس فونيس لعام ١٩٩٦ وأكدوا من جديد دعمهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. وأشاروا كذلك إلى أن اتخاذ تدابير انفرادية يتعارض وقرارات الأمم المتحدة، وأن مصلحة المنطقة تقتضي إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية وعن السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وغيرها من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقال إن عام ٢٠١٥ عرف إحياء الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي كان أول قرار يشير تحديداً إلى مسألة جزر مالفيناس. وعلى الرغم من أن اللجنة ساهمت مساهمة كبيرة في النظر في المسألة على مر الخمسين عاماً الماضية، تظل السوق الجنوبية المشتركة يساورها بالغ القلق بشأن عدم إحراز أي تقدم حقيقي في المفاوضات، وقد اتفقت على أنه ينبغي أن يطلب الرئيس المؤقت المقبل إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستأنف جهوده استكمالاً لمهمة المساعي الحميدة التي عهدت إليه بها الجمعية العامة، وذلك كي يتسنى استئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن، وأن يُقدم إلى اللجنة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه المهمة.

١١ - وتلا البيان الخاص الذي اعتمده في عام ٢٠١٤ رؤساء الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، المعنون "استكشاف المواد الهيدروكربونية والصيد البحري في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني المتاخمة لجزر مالفيناس" (A/69/775، المرفق)، الذي رفض فيه الرؤساء اضطلاع بريطانيا بأنشطة من جانب واحد بهذا الصدد واعترفوا بحق الأرجنتين في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد الأنشطة غير المصرح بها لاستكشاف واستغلال الهيدروكربونات.

١٢ - السيد ألداي غونزاليس (المراقب عن المكسيك): قال إن المكسيك ستواصل تعزيز حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير، الذي يمثل مبدأ من المبادئ التوجيهية لسياساتها الخارجية، بهدف التشجيع على إنهاء الاستعمار، ودعا الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وكرر تأكيد تأييد بلاده لحقوق الأرجنتين السيادية المشروعة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إن على الأرجنتين والمملكة المتحدة اللتين تربطهما قيم مشتركة وروابط أخرى، أن تستأنفا المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي للنزاع على السيادة، وفقاً للقرارات ذات الصلة والإعلانات التي اعتمدها الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من المنتديات. وتلا، على وجه الخصوص، البيان الخاص الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأيبيري-الأمريكي الرابع والعشرين، المعقود في فيراكروز، بالمكسيك، في عام ٢٠١٤ (A/69/773، المرفق)، والذي سلط الضوء، في جملة من الأمور، على الحاجة إلى تسوية النزاع على السيادة وفقاً لمبدأ السلامة الإقليمية وعلى الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

على الرغم من المقترحات التي قدمت. وأشار إلى أن مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) معقدة وفريدة. وقال إن البيانات التي أدلى بها مختلف المتكلمين شددت على مبدأين متعارضين، وهما مبدأ تقرير المصير لشعب الإقليم من ناحية، ومبدأ السيادة من جهة أخرى. ولذلك فإنه من الضروري إيجاد حل سريع للنزاع بطريقة مقبولة لكلا الطرفين لأن المشكلة تهدد السلم والأمن الدوليين. وذكر أن الولاية الموكولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اللجنة الخاصة تشدد على مصالح سكان الأقاليم المستعمرة، ولذلك فإن أي تسوية تفاوضية لمسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) يجب أن تراعي مصالح وحساسيات شعب ذلك الإقليم.

١٦ - وقال أيضا إن التفاوض السلمي والحوار البناء يظلان الخيار الوحيد الموثوق به من أجل تحقيق سلام دائم. ولذلك، يتعين على الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة من أجل الإتيان بالجميع إلى مائدة التفاوض، كما يتعين على رئيس اللجنة أيضا إشراك جميع الأطراف بهدف التوصل إلى حل ودي. ويتعين كذلك أن تقوم بعثة من اللجنة الخاصة بزيارة الإقليم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة، فضلا عن خطة عمل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ويتوجب على أعضاء اللجنة زيارة عاصمتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، فضلا عن جزر فولكلاند (مالفيناس) نفسها، من أجل الحصول على معلومات مباشرة بشأن جميع جوانب المسألة وتيسير اعتماد نهج أكثر موضوعية وحيادية.

١٧ - السيدة مخيا فليز (المراقبة عن كولومبيا): قالت إن بلادها تؤيد حقوق جمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وذكرت أنه من اللازم إيجاد حل سلمي وتفاوضي من أجل وضع حد

١٣ - السيدة بولانيوس بيريز (المراقب عن غواتيمالا): قالت إن بلادها يؤيد بقوة الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد أقرت منذ ٥٠ عاما خلت أن هناك نزاعا بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على ذلك الإقليم، وهو نزاع يعود تاريخه إلى انتهاك السلامة الإقليمية للأرجنتين في عام ١٨٣٣. وأضافت أن جزر مالفيناس يقطنها حاليا رعايا تابعون للسلطة القائمة بالاحتلال لا يكادون يعتبرون أهلا للحق في تقرير المصير. وكما قيل مرارا وتكرارا، فإن هذه القضية تنطوي على إقليم مستعمر، وليس على شعب مستعمر. وقد اعترفت الأمم المتحدة بالطبيعة "الخاصة والفريدة" للحالة ورفضت صراحة اعتماد مبدأ الحق في تقرير المصير في مسألة جزر مالفيناس.

١٤ - وقالت إن وفد بلادها يذكر بالبيان المشترك الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظومة التكامل لأمريكا الوسطى ووزارة الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين، الذي كرر تأكيد دعم بلدان أمريكا الوسطى للحقوق المشروعة للأرجنتين ودعا إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وذكرت أن حكومة بلادها ترحب بالاستعداد الثابت لجمهورية الأرجنتين للمشاركة في المفاوضات والحوار كسبيل لحل النزاع وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتدعو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى القيام بالأمر نفسه. ولذلك فإن هناك حاجة لإعمال مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية من أجل معالجة تلك الحالة الاستعمارية في القارة الأمريكية.

١٥ - السيد كوروما (سيراليون): قال إنه لم يُحرز أي تقدم منذ اجتماع العام الماضي بشأن هذا الموضوع، وذلك

عن ١٠ قرارات أخرى للجمعية العامة تدعو إلى تسوية النزاع من خلال الحوار والمفاوضات.

١٩ - وفي الاجتماع الذي عقدته منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كررت بلدان المنطقة تأكيد دعمها لموقف الأرجنتين فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية. وكرر الوزراء في ذلك الاجتماع تأكيد تحذيرهم من إدخال تغييرات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر. وأكدوا كذلك أن الحوار ينبغي أن يقوم على احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية النابعة من الحقوق الجغرافية والقانونية والتاريخية للأرجنتين، وهي جميعها تدعم سيادة الأرجنتين. وعليه فقد انضمت السلفادور إلى مبادرة برلمان أمريكا الوسطى بإعلان يوم ١٠ حزيران/يونيه يوماً لتضامن أمريكا الوسطى مع جزر مالفيناس الأرجنتينية.

٢٠ - السيد دي أغيار باتريوتا (المراقب عن البرازيل): قال إن حكومة بلاده تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن جزر مالفيناس جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين وأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة لأن سكان هذه الجزر ينحدرون من سكان بريطانيين استقدموا إليها كجزء من احتلال غير شرعي بعد طرد الأرجنتينيين الذين كانوا يعيشون هناك. ومن المؤسف أنه بعد مرور ٥٠ عاماً على اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي تدعو فيه الأطراف إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن من خلال استئناف المفاوضات الثنائية، والذي ذكرت فيه أنه بعد مرور ١٨٢ عاماً على احتلال القوات البريطانية للجزر

لهذا الحالة الاستعمارية "الخاصة والفريدة". وقالت إنه يتعين لذلك على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل يتماشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأضافت أن وفد بلادها يُثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لمساعدة الطرفين على الامتثال لهذه القرارات، وبأسف لعدم حل الخلاف حتى الآن بعد مرور ٥٠ عاماً على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي كان أول قرار من بين العديد من القرارات التي تناولت مسألة جزر مالفيناس. وأشارت إلى أنه من المهم أيضاً الامتثال إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يحث الأطراف على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وذكرت أن حكومة بلادها تقرر بالاستعداد الدائم لحكومة الأرجنتين للتوصل إلى حل دائم وسلمي وتفاوضي للحالة.

١٨ - السيد زامورا ريفاس (المراقب عن السلفادور): قال إن بلاده، بوصفها دولة تعمل من أجل تعزيز السلام والأمن والحوار السياسي والتعاون، تدعم دعوة المجتمع الدولي إلى التفاوض بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وذكر أن مسألة جزر مالفيناس تمثل أولوية ليس في المنطقة فحسب، بل وعلى جدول الأعمال المتعدد الأطراف أيضاً. وأشار إلى أن الحكومتين تربطهما سلفاً روابط تجارية وسياسية ثنائية قوية، وأنه ينبغي لهما أن تختارا الحوار سبيلاً لوضع حد للنزاع من خلال الاعتراف بالسيادة الأرجنتينية. وقد دأبت حكومة السلفادور دوماً على مساندة الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهي تحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على التوصل إلى حل دائم وسلمي وتفاوضي للنزاع. بيد أن الحوار لم يُستأنف على الرغم من قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وما لا يقل

فيما يتعلق بالتزاع على السيادة، كما يتبين من خلال العديد من الإعلانات التي اعتمدها السوق الجنوبية المشتركة وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وأعضاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، ومؤتمر القمة الثالث لدول أمريكا الجنوبية والدول العربية ومؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧ والصين. وختم بالقول إن البرازيل دعت دوماً إلى تسوية المنازعات من خلال الحوار والتفاوض، ولذلك فإنها تؤيد تأييداً تاماً بعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام بهدف تسوية النزاع، وفقاً للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة.

٢٤ - السيدة كاريناس (المراقبة عن هندوراس): قالت إن العديد من المنتديات والقمم والاجتماعات الإقليمية والدولية أكدت على الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشارت إلى أن هندوراس تواصل التعبير عن دعمها القوي لحقوق الأرجنتين في هذا الصدد في المنتديات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي. وأضافت أن للمنطقة مصلحة راسخة في استئناف حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع في أقرب وقت ممكن، وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وقد أصدرت هندوراس والأرجنتين أيضاً بلاغاً مشتركاً في عام ٢٠١٢، شددتا فيه هندوراس على دعمهما الصادق لموقف الأرجنتين في النزاع على السيادة.

٢٥ - السيدة أرشي إشيغيريا (المراقبة عن كوستاريكا): قالت إن وفد بلادها رحب ترحيباً حاراً باعتماد مشروع

لا تزال هذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة موجودة في أمريكا اللاتينية. وفي الواقع، فإن عدم وجود إرادة لدى المملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات الثنائية وشروطها المسبقة للحوار يتعارضان وادعاءات ذلك البلد بأنه يتقيد بالقانون الدولي.

٢١ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، ينبغي أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة. وأضاف أن البرازيل لا تسمح لذلك للطائرات والسفن المتجهة إلى جزر مالفيناس باستخدام مطاراتها وموانئها. وترفض البرازيل أيضاً الصيد غير المشروع واستكشاف الهيدروكربونات واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها، الشيء الذي يلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الأرجنتيني، كما أنها تعترف بحق الأرجنتين في اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة ضد المؤسسات التجارية المتورطة في أنشطة الاستغلال غير القانوني للهيدروكربونات.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن المملكة المتحدة قامت بنشر بعض من أكثر سفنها الحربية تقدماً في جزر مالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي، وقد أعلنت في الآونة الأخيرة أنها ستترفع الميزانية العسكرية المخصصة للجزر بنحو ٢٨٥ مليون دولار. وأردف قائلاً إن البرازيل تعارض تلك الخطوات بشدة: ذلك أن منطقة جنوب المحيط الأطلسي هي منطقة سلام وتعاون تتعارض فيها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والأنشطة العسكرية غير الملائمة مع روح التعاون والتسوية السلمية للمنازعات التي تميز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول الأفريقية في جنوب المحيط الأطلسي.

٢٣ - وقال إن الرغبة في التوصل إلى حل تفاوضي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة رغبة مشتركة ليس فقط بين بلدان أمريكا اللاتينية، وإنما أيضاً بين البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وهناك دعم متزايد للحقوق المشروعة للأرجنتين

٢٧ - وقال إن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٩/٣٧، أن يوفد بعثة للمساعي الحميدة من أجل مساعدة الطرفين على الامتثال لطلب الجمعية العامة الوارد في العديد من قراراتها بشأن هذه المسألة. وأضاف أنه ينبغي أن تظل الأمم المتحدة مشاركة على أعلى مستوى من أجل تحقيق هذا الغرض، كما ينبغي أن تُستأنف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في أقرب وقت ممكن.

٢٨ - السيد غونزاليس فرانكو (المراقب عن باراغواي): قال إنه ينبغي لحكومت� جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى تسوية النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ومن ثم إيجاد حل سلمي لذلك النزاع الذي طال أمده. وأردف قائلا إن وفد بلاده يثني على حكومة الأرجنتين على استعدادها للنظر في كل الخيارات الممكنة من أجل إيجاد حل من هذا القبيل، وعلى موقفها البناء إزاء سكان جزر مالفيناس.

٢٩ - السيد فورنل (إكوادور): قال إن بلاده تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك بعد مرور ٥٠ عاما على اعتراف الجمعية العامة بوجود هذا النزاع وتكريسها لما يفيد أن السبيل الوحيد لتسويته يمر من خلال مفاوضات ثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وذكر أن الجمعية العامة قد رفضت أيضا، في عام ١٩٨٥، إدراج مبدأ تقرير المصير في القرار المتعلق بمسألة جزر مالفيناس، خاصة وأن سكان الجزر مواطنون بريطانيون. وبناء على ذلك، فإن الاستفتاء الذي أجري في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لم يغير من جوهر المسألة، لأنه لم يعالج مسألة النزاع على السيادة.

القرار A/AC.109/2015/L.7 في الاجتماع السابق للجنة. وأكدت أن كوستاريكا تدعم بشكل كامل حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقالت إنه يتعين على حكومت� الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة وفقا لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما قرار الجمعية العامة رقم ٤٩/٣١. وذكرت أن كوستاريكا دأبت دوما على تأييد الإعلانات المتعلقة بتحقيق ذلك الهدف المعتمدة في شتى المنتديات الدولية والإقليمية والمشاركة بين إقليمين، وهي تعتقد أن موقف الأرجنتين يستند استنادا راسخا إلى القانون الدولي.

٢٦ - السيد ميزا - كوادرا (المراقب عن البيرو): قال إن حكومة بلاده دأبت دائما على تأييد الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن هذه الحقوق تستند إلى اعتبارات تاريخية وجغرافية وقانونية متعلقة بالحقوق التي ورثتها الأرجنتين إبان استقلالها والتي مارسها حتى عام ١٨٣٣. وأضاف أن بيرو دأبت دائما على تأييد قضية الأرجنتين في المحافل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وقال إن حكومة بلاده تحت حكومت� الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع على السيادة، وتدعم أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة بينما تمر الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

المتحدة في تجاهل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وفي انتهاك قرارات الجمعية العامة. وذكر أن بلاده ستواصل المشاركة في اللجنة طالما ظلت هناك مستعمرة واحدة في العالم.

٣٢ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة أنشئت بغرض تفادي النزاع المسلح وبناء عالم لا تستطيع فيه بعض البلدان فرض إرادتها مجرد أنها تمتلك أسلحة نووية أو لكونها قوية عسكريا. وقال إن الولايات المتحدة تفاوضت مع كوبا في الآونة الأخيرة لأن النزاعات يجب أن تنتهي و رغبات الشعوب يجب أن تحترم عاجلا أم آجلا، ولكن فقط عندما تكون تستحق الاعتراف بها من الأمم المتحدة. وقال إنه يتعين على المملكة المتحدة أن تفعل الشيء ذاته مع الأرجنتين، وهي البلد الوحيد في أمريكا الجنوبية الذي تحتل سلطة استعمارية جزءا من أراضيه. وقال إن الأرجنتين مستعدة لاستقبال أي بعثة زائرة، وأعرب عن أمله في أن تقوم المملكة المتحدة بالشيء نفسه. وأردف قائلا إن الأمين العام قد أسندت إليه ولاية استخدام مساعيه الحميدة من أجل الإتيان بالطرفين إلى طاولة المفاوضات، إلا أنه أبلغ وفد الأرجنتين والوفود الأخرى أن دعواته للحكومة البريطانية بشأن هذه المسألة لم تلق آذانا صاغية. وإذا كان الأمر كذلك، يتعين على الأمين العام السفر إلى لندن. وعلاوة على ذلك، فقد استخدمت المملكة المتحدة غواصات نووية في منطقة جزر ماليفيناس. وبالنظر إلى أن من شأن أي وجود للأسلحة النووية في جنوب المحيط الأطلسي أن يشكل انتهاكا لمعاهدة تلاتيلوكو، ينبغي للجنة أن تسأل المملكة المتحدة عما إذا كانت قد أدخلت هذه الأسلحة إلى المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤:٤٦.

٣٠ - وأضاف أن حكومة بلاده تحت المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية فورية وسلمية ودائمة للنزاع، امتثالا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت عليه أثناء اعتماده. وأشار إلى أن القضية الأرجنتينية هي أيضا قضية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقضية دولية. وعليه، فإن للأمين العام ولاية استخدام مساعيه الحميدة للإتيان بكلي الجانبين إلى طاولة المفاوضات. وقال إن الأرجنتين مستعدة لذلك غير أن المملكة المتحدة تظل صامتة. واستطرد قائلا إنه لا ينبغي تجاهل أو احتقار دعوة إلى الحوار والتفاوض في إطار التسوية السلمية للنزاعات، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن من الهام كذلك الامتثال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩/٣١، الذي يحث الأطراف على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة بينما تجتاز الجزر العملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وبالتالي فإن أي عملية تنقيب من جانب واحد عن الموارد الطبيعية غير المتجددة حول جزر ماليفيناس في الجرف القاري للأرجنتين تتعارض مع هذا القرار. وبالمثل، ينبغي للمملكة المتحدة أن تمتنع عن إجراء تدريبات عسكرية في الأراضي المتنازع عليها.

٣١ - السيد تيمرمان (المراقب عن الأرجنتين): قال إنه عندما اجتاحت الإمبراطورية البريطانية الأرجنتين في عام ١٨٣٣، أعربت ثلاثة بلدان عن تضامنها مع الأرجنتين، وهي البرازيل وبوليفيا وبيرو على الخصوص. ومنذ ذلك الحين، والعالم يعرب بقوة أيضا عن دعمه لحقوق الأرجنتين، ويدعو إلى تسوية سلمية للنزاع. ولكن المؤسف أن أحد الأصوات كان غائبا: وهو صوت المملكة المتحدة، التي لم ترسل ممثلا لشرح موقفها. ولا يُعرف سبب استمرار المملكة